

تقديم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تقرير بشأن: تحديات حقوق الإنسان في التصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ولا سيما أثر سياسات المخدرات على حقوق النساء والفتيات

مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 26/60

مارس 2026

نبذة عن اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

- أنشئت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان عام 2008 بموجب المرسوم السلطاني رقم (2008/124)، بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على حمايتها وصونها في سلطنة عُمان. وتأكيداً على أهمية اللجنة ومكانتها، صدر المرسوم السلطاني رقم (2022/57) بإعادة تنظيمها ووضع إطار جديد لعملها، بما عزز استقلاليتها الكاملة في ممارسة اختصاصاتها باعتبارها الآلية الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين المحلي والدولي. وتشمل اختصاصات اللجنة ما يأتي:
1. وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.
 2. متابعة حماية حقوق الإنسان والحريات في سلطنة عُمان وفقاً للنظام الأساسي للدولة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون سلطنة عُمان طرفاً فيها، والقوانين النافذة.
 3. متابعة الملاحظات التي تثيرها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في سلطنة عُمان، والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها.
 4. تقديم المشورة إلى جهات الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات، والمساهمة في إعداد التقارير ذات الصلة.
 5. رصد أي انتهاكات أو تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، والمساعدة في معالجتها.
 6. إجراء زيارات ميدانية للسجون وأماكن الاحتجاز والمستشفيات والتجمعات العمالية؛ لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان فيها.
 7. تلقي البلاغات المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها، وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة، ومتابعة ما يتم بشأنها.
 8. التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإعداد التقارير، والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.
 9. تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتعلقة بحقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات المعنية.

10. تمثيل سلطنة عُمان في المؤتمرات والفعاليات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المقدمة

تشير اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى أن سلطنة عُمان حافظت على التزام راسخ بتحقيق التوازن بين مكافحة الفعالة للمخدرات وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. ويستند النهج الذي تتبعه سلطنة عُمان إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وقانون الجزء، ومجموعة من برامج الحماية الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة وشرطة عُمان السلطانية. وتتناول هذه المساهمة المحاور الموضوعية الثلاثة المحددة في دعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتقديم المساهمات.

أولاً: القوانين واللوائح والسياسات والبرامج

تشير اللجنة إلى أن الإطار التشريعي الأساسي لمكافحة المخدرات في سلطنة عُمان يتمثل في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (17/1999)، وتعديلاته. ويجرم القانون الاتجار بالمواد الخاضعة للرقابة وحيازتها وتعاطيلها. ومن الأهمية بمكان أنه ينص على العلاج وإعادة التأهيل كبديل عن الملاحقة القضائية بالنسبة للأشخاص المدانين بالتعاطي الشخصي، وهو حكم يُطبق عملياً ويعكس نهجاً يركز على الجانب الصحي.

وفي الآونة الأخيرة، أعاد المرسوم السلطاني رقم (2023/24) تنظيم اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، وجعل تبعيتها لمجلس الأمن الوطني مباشرة، بما يؤكد الاهتمام رفيع المستوى بمعالجة مشكلة المخدرات. وتشمل اختصاصات اللجنة اقتراح السياسة العامة للدولة في مجال مكافحة المخدرات، ووضع خطط الوقاية والعلاج، واقتراح التعديلات التشريعية، والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وإجراء البحوث العلمية، وتبادل الخبرات الإقليمية والدولية.

وتشكل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية 2023-2028 خارطة الطريق الشاملة في هذا المجال. وتوحد الاستراتيجية الجهود الوطنية من خلال ثلاثة مسارات رئيسية للبرامج: (1) برامج الوقاية الموجهة إلى عامة السكان وطلبة المدارس والجامعات والشباب المعرضين للخطر، من خلال المحاضرات وورش العمل والإرشاد الأسري؛ و(2) برامج العلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك افتتاح نوافذ مخصصة لعلاج الإدمان في جميع المحافظات، وإنشاء مراكز متخصصة للعلاج وإعادة التأهيل في مسقط وشمال الباطنة ووظفار، وتعزيز خدمات الرعاية اللاحقة والخدمات المجتمعية؛ و(3) الدراسات والبحوث والرصد، بما يشمل إنشاء سجل مركزي للإدمان ودعم البحوث الأكاديمية في هذا المجال.

وتعد سلطنة عُمان طرفاً في اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات للأعوام 1961 و1971 و1988، كما تقدم تقاريرها بانتظام إلى لجنة المخدرات. وتسترشد سلطنة عُمان كذلك بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في تطبيق القوانين المتعلقة بالمخدرات بصورة تراعي الاعتبارات الجنسانية، فيما تتابع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تنفيذ هذه الالتزامات وتتفاعل مع هيئات المعاهدات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالنساء والفتيات على وجه الخصوص، تشير اللجنة إلى تطبيق سلطنة عُمان عدداً من التدابير الوقائية، من بينها:

- تحتجز النساء المتهمات في قضايا متعلقة بالمخدرات في مرافق مخصصة للنساء، بما يتوافق مع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).
- تحصل النساء الحوامل والأمهات المرضعات المحتجزات على ذمة جرائم متعلقة بالمخدرات على رعاية صحية متخصصة، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة واللاحقة لها، وذلك من خلال المرفق الصحي بالسجن وخدمات وزارة الصحة.
- تتولى وزارة الصحة تقديم خدمات العلاج وإعادة التأهيل. ويعد مستشفى المسرة في ولاية العامرات بمحافظة مسقط أكبر مرفق حكومي متخصص في علاج الإدمان في السلطنة من حيث الطاقة الاستيعابية للمرضى المنومين. ويكمل دوره مركز العامرات للتأهيل (بيوت التعافي)، الذي يقدم خدمات التأهيل النفسي والاجتماعي والمهني. كما توجد في مختلف محافظات السلطنة 16 عيادة خارجية متخصصة في الطب النفسي تقدم خدمات الرعاية على المستوى المجتمعي. وقد افتتحت في عام 2025 مراكز جديدة للعلاج وإعادة التأهيل في مسقط وصحار، مع التخطيط لإنشاء مركز آخر في محافظة ظفار، بما يسهم في توسيع نطاق التغطية على المستوى الوطني. كما يؤدي القطاع الخاص دوراً مكماً من خلال مرافق مرخصة تقدم خدمات إضافية لعلاج الإدمان وإعادة التأهيل. وتتلقى النساء العلاج في أجنحة منفصلة، مع إتاحة خدمات المرشحات والأخصائيات الاجتماعيات في جميع المرافق الحكومية.
- يدمج البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات حملات التوعية في المدارس والمساجد والمراكز المجتمعية، مع إعداد مواد تراعي أوجه الضعف التي قد تتعرض لها النساء والفتيات، بما في ذلك خطر الإكراه على تعاظم المخدرات من جانب الشريك أو أفراد الأسرة. كما تستخدم شرطة عُمان السلطانية، ممثلة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، أساليب متقدمة للمراقبة والمنع لمكافحة تهريب المخدرات، وتؤدي دوراً محورياً في كشف شبكات الاتجار وتعطيل أنشطتها بالتنسيق مع خفر السواحل والجهات العسكرية. وتتولى دائرة قضايا المخدرات

المختصة بالادعاء العام التعامل مع القضايا، مع التركيز على توجيه المتعاطين، بمن فيهم النساء والفتيات، نحو العلاج، إلى جانب التنسيق المستمر مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في القضايا المرتبطة بالمخدرات.

ثانياً: إدماج المنظور الجنساني في سياسات وبرامج المخدرات

تشير اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى أن سلطنة عُمان اتخذت خطوات لإدماج المنظور الجنساني في مختلف مراحل وضع سياسات وبرامج المخدرات وتنفيذها، مع الإقرار بأن هذا المجال لا يزال في طور التطور.

الممارسات الجيدة

- تضم اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية، التي تضم مديرية مختصة بشؤون المرأة والأسرة. ويسهم هذا الارتباط المؤسسي في مراعاة السياسات للأدوار الاجتماعية للمرأة وأوجه الضعف التي قد تواجهها.
- تقيم برامج العلاج وإعادة التأهيل باستخدام بيانات مصنفة حسب الجنس، بما يمكن وزارة الصحة من تقييم النتائج المتعلقة بالنساء بصورة مستقلة وتطوير الخدمات وفقاً لذلك. وقد دعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى توسيع نطاق جمع هذه البيانات ليشمل مختلف مراحل إنفاذ القانون، بدءاً من القبض وصولاً إلى إصدار الأحكام.
- تنفذ وزارة التربية والتعليم، بالشراكة مع لجنة الوقاية، برنامج «فواصل» في المدارس بمختلف محافظات سلطنة عُمان، وهو منهج قائم على الأدلة ومطور دولياً، جرى تكييفه مع المعايير التعليمية العُمانية بالتعاون مع مؤسسة MENTOR Arabia. ويهدف البرنامج إلى تعزيز معرفة الطلبة بمخاطر المخدرات، وتنمية قدرتهم على الصمود، وتطوير مهاراتهم الحياتية من خلال منهج تفاعلي موجه إلى الطلبة وأولياء أمورهم.
- وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية، بالشراكة مع لجنة الوقاية، على البرنامج الوطني للتأهيل الاجتماعي للمتعافين من الإدمان وأسرههم «تكيف»، الذي يقدم خدمات الرعاية اللاحقة، بما فيها الإرشاد ودعم إعادة الاندماج الاجتماعي والتوجيه الأسري، لمساعدة المتعافين على الحفاظ على تعافهم في محيطهم الأسري والمجتمعي.
- كما تسهم المسابقة المجتمعية للحد من انتشار المخدرات، التي تنظم سنوياً منذ عام 2015 في مختلف المحافظات، في إشراك المجتمعات المحلية في إعداد مشروعات ومبادرات للوقاية؛ حيث شاركت في عام 2024 عدد 28 ولاية بمشروعات وقائية ومبادرات مجتمعية.

- وتنتج وزارة الإعلام، من خلال التلفزيون والإذاعة والصحافة والمنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، مواد توعوية متنوعة، وتنظم فعاليات بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون والصحة ومكافحة المخدرات؛ لتعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في الوقاية.
- تعمل شرطة عُمان السلطانية في مختلف الفعاليات على تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات من خلال حافلة توعوية متنقلة.

التحديات

- لا تزال الوصمة الاجتماعية تشكل عائقاً كبيراً أمام سعي النساء طوعاً للحصول على العلاج. وقد تجعل بعض الأعراف الاجتماعية من الصعب على النساء الإفصاح عن اضطرابات تعاطي المواد المخدرة، مما قد يؤدي إلى تأخرهن في الاستفادة من الخدمات الصحية أو عدم اللجوء إليها.
- على الرغم من التقدم المحرز في جمع البيانات، لا تنشر بصورة منتظمة حتى الآن إحصاءات وطنية شاملة مصنفة حسب الجنس تغطي جميع مراحل دورة سياسات المخدرات، بما في ذلك الوقاية وإنفاذ القانون والملاحقة القضائية والعلاج وإعادة الإدماج، مما يحد من إمكانية وضع السياسات استناداً إلى الأدلة.

ثالثاً: معالجة أوضاع النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز

- تدرك اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان أن قوانين مكافحة المخدرات وإنفاذها قد تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة إذا طبقت دون مراعاة أوجه الحرمان التي تواجهها فئات معينة من النساء والفتيات. وقد اتخذت سلطنة عُمان التدابير الآتية للتخفيف من هذه المخاطر:
- العاملات الوافدات: تستضيف سلطنة عُمان أعداداً كبيرة من العاملات الوافدة، وقد تكون النساء العاملات في الخدمة المنزلية أكثر عرضة للاستغلال والإكراه على تعاطي المخدرات. وقد وضعت وزارة العمل وشرطة عُمان السلطانية مسارات للإحالة لضمان حصول العاملات اللاتي يواجهن اتهامات متعلقة بالمخدرات على الإخطار القنصلي وإمكانية الحصول على التمثيل القانوني. كما تتابع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان القضايا المتعلقة بالعاملات الوافدة، وتتواصل بشأنها مع الجهات المعنية والسفارات.
 - النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري: تحظى الحالات التي تتعرض فيها النساء للعنف الأسري بسبب تعاطي المخدرات بدعم شامل. ويوفر مركز دار الوفاق للناجيات من العنف الأسري دعماً نفسياً واجتماعياً متكاملاً، يشمل الكشف والإحالة فيما يتعلق باضطرابات تعاطي المواد المخدرة، بما يضمن عدم تعرض الناجيات لصدمات نفسية متجددة نتيجة استجابات نظام العدالة الجنائية.

- الشابات والفتيات؛ يكفل الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية والأحكام المتعلقة بعدالة الأحداث بموجب قانون مساءلة الأحداث توجيه الفتيات المتورطات في جرائم المخدرات نحو تدابير الحماية وإعادة التأهيل بدلاً من التدابير العقابية. كما تتضمن المرافق المخصصة للأحداث برامج إرشادية تقدمها كوادر نسائية.

الخاتمة والتوصيات

تشجع اللجنة العمانية لحقوق الإنسان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إبراز الأولويات الآتية في تقريرها الموجه إلى الدول:

- تعزيز إمكانية الحصول على العلاج من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للمراكز العلاجية الحكومية.
- تقييم السياسات والنظم والمنهجيات المتبعة في المؤسسات الحكومية لإعادة تأهيل الأشخاص الخاضعين لعلاج الإدمان، والعمل على تعزيزها وتطويرها.
- وضع برامج لإعادة التأهيل داخل السجون للأشخاص الذين يعانون من إدمان المخدرات، بمن فيهم النساء، وتحديد آليات فعالة لمنع الانتكاس ودعم التعافي على المدى الطويل بعد الإفراج عنهم.
- جمع البيانات المصنفة حسب الجنس ونشرها في جميع مراحل إنفاذ قوانين المخدرات والعلاج وإعادة الإدماج؛ بما يتيح وضع سياسات قائمة على الأدلة ومتوافقة مع حقوق الإنسان.
- ضمان إمكانية وصول النساء فعلياً إلى خدمات العلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك من خلال معالجة الوصمة الاجتماعية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال، وتوفير كوادر نسائية.
- تعزيز تنفيذ قواعد بانكوك في جميع المرافق التي تحتجز فيها النساء على خلفية اتهامات متعلقة بالمخدرات.